الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

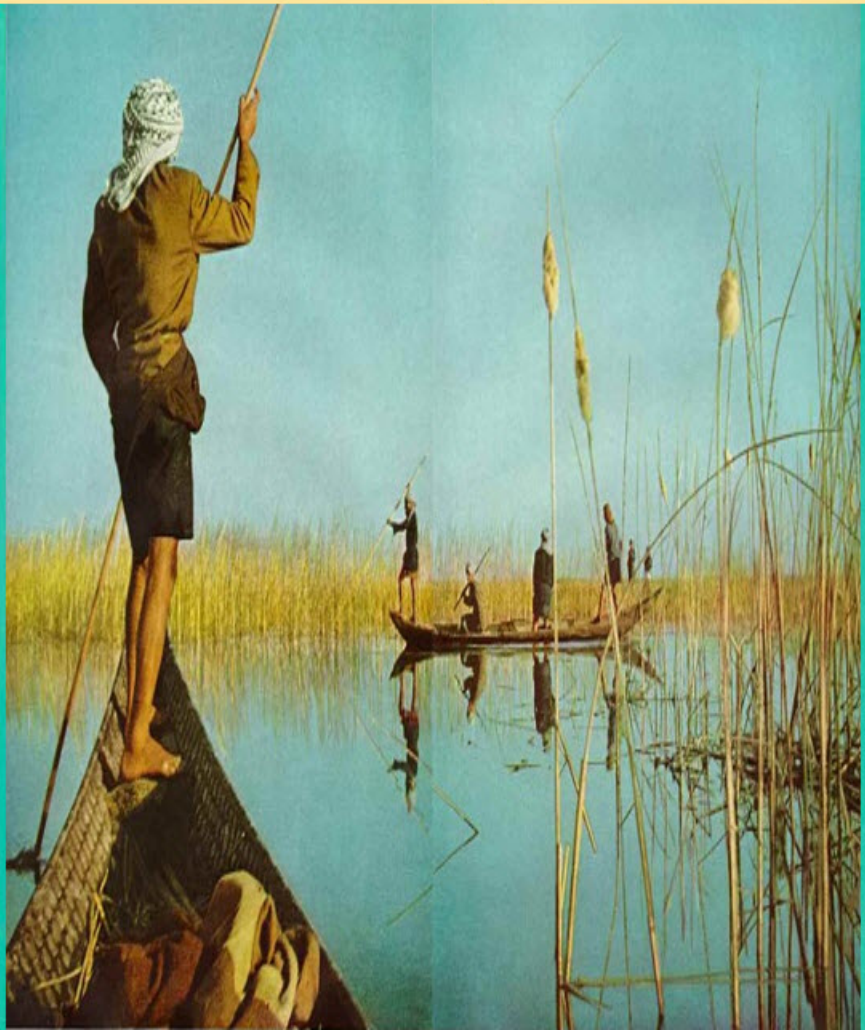

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

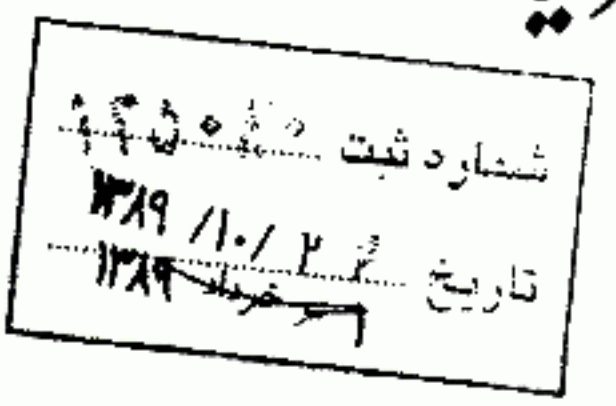

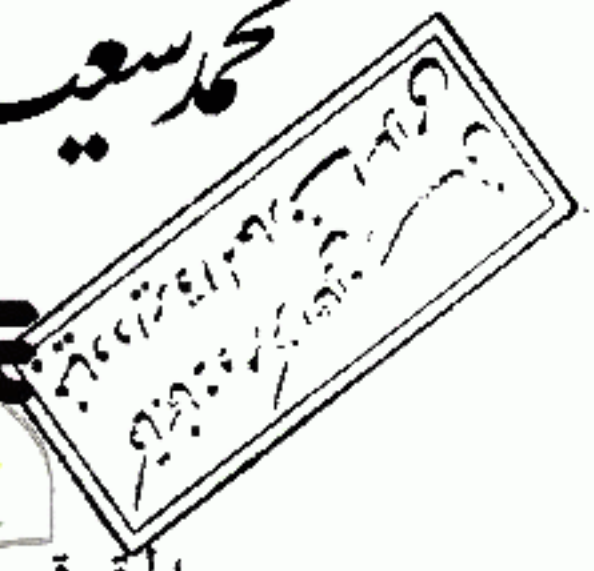

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

شيعة العراق تصورات للمستقبل

١ ـ الشيعة :

أ ـ الشيعة مذهب اسلامي يتبع في عقيدته وفقهه وتشريعه مذهب الامام علي (ع) وأهل بيت النبي (ص) ، ولا يختلف عن مذاهب أهل السنة الأربعة إلا في اتباع أهل البيت في فهمهم للاسلام . لأنهم يعتقدون أن أهل بيت النبي (ص) أدرى من غيرهم في معرفة الدين الذي جاء به نبيّهم . أما في مواقفهم السياسية والاجتماعية فلا خلاف بينهم وبين أهل السنة .

ب ـ يؤلف الشيعة في العراق حوالي ٦٣٪ و٣٪ ديانات ومذاهب أخرى . يختص الشيعة بسكنى عشر محافظات وسط العراق وجنوبه : ديالى ، الكوت ، بابل ، كربلاء ، النجف ، الديوانية ، السماوة ، الناصرية ، العمارة ، البصرة . ويختص السنّة العرب بسكنى ثلاث محافظات هي : الموصل ، الرمادي ، صلاح الدين . ويختص الأكراد في ثلاث محافظات هي : السليمانية ، اربيل ، دهوك .

أما بغداد العاصمة فيشترك سكانها بنفس النسبة الموزعة على المحافظات تقريباً وأما كركوك فهي مشتركة أيضاً بين السنّة العرب ، والسنّة الأكراد ، والتركمان وهم من الشيعة والسنّة .

ج ـ مع أن الشيعة في العراق هم أكثرية الشعب ، فلم يستلموا الحكم فيه ، لا في القديم ولا في الحديث فاذا صرفنا النظر عن عهود الأمويين والعباسيين والعثمانيين باعتبار انهم كانوا يحكمون البلاد الاسلامية ، ومن ضمنها العراق على أساس الخلافة الاسلامية ، فان عهد الاستقلال في السبعين سنة الماضية كانوا محكومين من قبل السنّة العرب لأسباب كثيرة أهمها : انهم حاربوا الاحتلال البريطاني في أوائل هذا القرن ، وأقضوا مضاجع حكومة الانتداب في ثورة العشرين وما بعدها ، فلم يجد الانكليز بداً من التعاون مع الفئة التي اعتادت حكم العراق في السابق ، وحرموا أكثرية الشعب من حقوقها . وأخطأ إخواننا أهل السنة بالاستئثار في الحكم حتى بعد خروج الانكليز وحصنوا أنفسهم بجيش هو سنّي في قيادته ومراكز قوته حتى الآن . واصطنعوا مجالس نيابية في العهد الملكي كان نواب المحافظات الشيعية في الغالب يعيّنون من أهل السنة . أما الوزراء والمحافظون والاداريون ، وضبّاط الشرطة ، وكبار موظفي الدولة فلا تزيد نسبة الشيعة فيهم عن ٦٪ .

وخنقرا بالاستبداد والجور أي تطلع شعبي للمشاركة في الحكم ، وهذا الأمر هو الذي دفع أكثر الشباب من الشيعة لأن يرتموا بأحضان الحركات السرية المناهضة للسلطة فكانوا يكوّنون أكثرية في أحزاب الشيوعية والبعثية ثم الأصول الاسلامية لا التزاماً بهذه المبادىء في الغالب ، ولكن بغية التخلص من الجور والاستبداد وفقدان الحقوق الانسانية التي مورست بحقهم في العهدين الملكي والجمهوري .

واستمر هذا الاحتراب والعواصف السياسية الطاحنة بين أبناء الشعب حتى أسلمتهم أخيراً الى (عاصفة الصحراء) التي قوضّت في ستة أسابيع كل ما بناه هذا الشعب المغلوب على أمره في السبعين سنة الماضية ، وعادت بانسان العراق في التسعينات الى نقطة الصفر التي بدأ منها في العشرينات .

وللإنصاف نسجل هنا : إن اخواننا أهل السنّة في العراق لم يكونوا بعامة على عداء مع الشيعة فيه ، فالاكراد والتركمان السنّة وكثير من عرب السنّة كانوا على صلة وثيقة بالشيعة في القضايا الوطنية المشتركة . وكان التزاوج والتواصل بينهم يتصاعد باضطراد ، وهذا الاستبداد والاضطهاد خلقته ظروف فئةٍ مستأثرة بالحكم ، وقد دعمت نفسها بجيش طائفي في أكثر فروعه . ولذلك ترى الوزراء والحكام يقرب بعضُهم بعضاً ، ومن قرى وبلداتٍ سنية تتبادل السلطة فيما بينها مثل تكريت وعانة وراوة ، وأمثالها . واذا شاركت معها سنّة آخرين من سامراء أو الموصل أو المناطق الكردية ، فبنسبة ضئيلة لغرض التغطية واعطاء الطابع العراقي الشامل .

٢ ـ المرجعية الشيعية :

يرجع الشيعة الإمامية في أمور دينهم وعقائدهم ومواقفهم ، سواء كانوا في العراق أو ايران أو في مختلف البلاد الاسلامية الى مراجع الدين في النجف الأشرف . وقد تنحصر المرجعية أحيانا في فقيه واحد بناءً على مذهبهم في اتّباع الأعلم .

وفي الوقت الحاضر يتبع الشيعة الإمامية في مختلف أنحاء العالم ، المرجع الديني الأعلى الامام أبو القاسم الخوئي في النجف الأشرف ، وأكثرية الشيعة في ايران الثورة الاسلامية هم من أتباع الامام الخوئي .

ومرجعية الامام الخوئي تتميز بأمور أهمها :

١ ـ ان الامام الخوئي لا يذهب الى (ولاية الفقيه) التي قامت عليها الثورة والحكومة الاسلامية في ايران ، وولاية الفقيه هي العنصر الأساسي الذي خوّل الامام الخميني قدس سره أن يقيم الحكم الاسلامي في إيران ، وإن كثيراً من علماء الشيعة في العراق وايران ولبنان يخالفون هذا المبدأ ، ويرون ـ بعد ولائهم للاسلام ـ (ولاية الأمّة على نفسها) وهو المصطلح الذي يقابل (سيادة الشعب) في نظم الحكم الحديثة .

٢ ـ إن أسلوب (الارهاب والعنف) ليس مما يرتضيه الامام الخوئي في الدعوة الى الله ، وهو يخالف كل ما اتبع من وسائل الإرهاب والعسف في حقوق الناس في أي موضع كان بل هو يتبع مبدأ القرآن الكريم (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) ويفضّل أتباعه الوصول الى الحكم عن طريق الاختيار الشعبي للأصلح وهو سبيل الديمقراطية وحقوق الانسان

وقد كان الامام الخوئي معارضاً لشاه إيران ، والحكم في العراق ، طيلة فترة زعامته الدينية ، ولكنه لم يسلك في معارضته لهما طريق الثورة والعنف ، بل طريق النقد البنّاء والمعارضة الايجابية . ويفضّل أن يقوم الحكم في إيران أو في العراق على العدالة والمساواة واختيار الشعب لحكامه بحرية تامة ، وأتباعه في العراق ـ ونحن منهم ـ لا نمانع في أن يكون الحاكم العراقي سنياً أو شيعياً ، عربياً أو كردياً ، اذا تم اختياره عن طريق الانتخاب الحرّ المباشر .

٣ ـ موقف الشيعة من امريكا وانكلترا والغرب بوجه عام :

أ ـ كان موقفنا المباشر طيلة السنوات الماضية مع انكلترا دون غيرها من الغربيين ، وقد لاقينا منها ولاقوا منّا ما يحتفظ به تاريخ العراق الحديث منذ الاحتلال البريطاني حتى اليوم ، نتيجة إعطائهم السلطة لفئة من العسكريين العراقيين نشأوا ـ ثقافياً وسياسياً ـ في ظل الدولة العثمانية السابقة التي حرمت شيعة العراق من أبسط حقوقهم الانسانية .

وقد دعموا هذه الفئة بجيش جعفر العسكري ، ونوري السعيد ، وياسين الهاشمي وأضرابهم من السنّة العرب ومنعوا دخول الشيعة فيه ، الأمر الذي جعل الحكم يتداول باستمرار بين فئات لا نصيب لأكثرية الشعب فيه ، حتى استلمه أخيراً صدام حسين ، وتفنّن باضطهاد الشيعة الى حد الإذلال والمهانة ، وحرّمهم حتى من ممارسة شعائرهم الدينية ، وسحق بدباباته وجيشه الفئوي أغلى مقدساتهم في النجف وكربلاء مما هو غير خافٍ عليكم . وهذا الأمر هو الذي جعل حتى المعتدلين من الشيعة يسلكون سبيل العنف والثورة في الدفاع عن أنفسهم وعن مقدساتهم الدينية .

ب ـ أما الأمريكان والفرنسيون فليست لنا معهم تلك العلاقة المباشرة ، الأمر الذي جعل أملنا بهم يختلف كثيراً عن غيرهم .

ولكن الذي يؤخذ على امريكا بوجه خاص ، انهم بعد أن هدموا بعاصفة الصحراء ما لم يدخل في عملية تحرير الكويت التي جاءوا من أجلها ، من البنى التحتية ـ اقتصادية وعسكرية ومدنية ـ واحتلوا كثيراً من مناطق الشيعة في العراق ، وحرضّوا الشعب على إزاحة هذا الكابوس الجاثم على صدورهم ، وقفوا بعد ذلك متفرجين على الثورة التي أشعلوها بين شعب أعزل وجيش ضعف عن محاربتهم في الكويت ، لكنه لم يضعف عن حصد أبناء هذا الشعب بدباباته وسمتيّاته .

وكانت مواقف الأمريكان متذبذبة أول الأمر بين منع الطائرات العراقية من قصف المواطنين والسماح لها ، وتطوعوا أمرهم أخيراً بإعطاء النظام الضوء الأخضر على تصفية هذه الثورة .

هذا الأمر جعل أكثر العراقيين من الشيعة يشكّون ـ ولعلهم كانوا على حق ـ في أن الأمر تمّ بتواطىء في خيمة صفوان بين الفريق الامريكي والفريق العراقي على تصفية الانتفاضة في الجنوب ثم في الشمال ، ليبقى الحاكم العراقي المهزوم كسيحاً ـ لا ميتاً ـ ليسهل لهم التعامل معه وإخضاعه لقبول كل العقوبات التي تقع نتيجتها على شعب لم يكن طرفاً لا في احتلال الكويت ، ولا في تخريبه ، ولا في تخويف جيران العراق ، ولا في حشد الثورة العراقية لبناء أسلحة الدمار المخيفة التي يشكو منها العالم الغربي .

وقد كان أمل العراقيين أن الخراب الذي أوقعه الأمريكان ببلدهم ـ سواء كانوا مصيبين أو مخطئين ـ ومنعه حتى من الغذاء والدواء والنور والماء ، سيكون سهلاً عليهم لو كان ثمنه إزاحة هذا الكابوس عن صدورهم وتمتعهم بما يتمتع به الشعب الأمريكي والفرنسي من الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان . أما وقد جمع الحلفاء على هذا الشعب خراب بلدهم مادياً ومدنياً، وقتل شعبهم وانتهاك مقدساتهم فيعلم الله وحده كم سيكون مقدار حقد هذا الشعب عليهم وعلى حلفائهم .

ونحن لا نرى شيئاً يمكن أن يزيل صورة هذا الحقد من نفوسهم إلا بالرجوع الى ما كانوا يأملون من امريكا وحلفائها مثل :

١ ـ دعم الانتفاضة الشعبية التي لم تمت في واقع الأمر ، وانما خطّط القائمون عليها أن تفتر قليلاً بغية تحصيل هذا الدعم المادي والمعنوي لها .

٢ ـ العمل على إدانة ما ارتكبه النظام الدكتاتوري ضد أبناء الشعب العراقي وضد المرجعية الدينية والعتبات المقدسة للمسلمين الشيعة من دول التحالف والأمم المتحدة ، والفاتيكان .

٣ ـ العمل على تعليق عضوية النظام العراقي في الأمم المتحدة والمحافل الدولية ما دام نظام صدام قائماً .

٤ ـ مدّ جسور الصلة بين ممثلي المرجعية الشيعية ودول التحالف لإسقاط النظام وصياغة المستقبل الذي يريده العراقيون لبلدهم . وبعكس ذلك ستخسرون أكثرية الشيعة في العالم الذي تمثلهم المرجعية الدينية في النجف الأشرف ، مما سيخلق مناخاً ملائماً لنمو حركات متطرفة ليست في صالحنا ولا في صالحهم .

٤ ـ الموقف من ايران والاصولية الاسلامية :

يكثر الحديث في الاعلام الغربي ـ وبخاصة بعد انتفاضة الشيعة في العراق ـ عن الانتماء الايراني للتشيع ، وان الانتفاضة ـ لو نجحت ـ فسيكون الحكم في العراق على غرار الحكم القائم في ايران . وما لقيه العالم الغربي من الحكم الايراني كافٍ لحجب الدعم لانتفاضة الشيعة ، لأن بقاء صدام حسين في الحكم ـ مع كل سيئاته ـ أهون بكثير من مجيء حكم أصولي يكون امتداداً للحكم الاسلامي في ايران .

لكن الذي يميز شيعة العراق عن شيعة ايران أمور أهمها :

١ ـ ما أشرنا اليه سابقاً من أن الحكومة الاسلامية في إيران قامت على أساس (ولاية الفقيه) التي لا تؤيدها المرجعية الدينية العليا في النجف .

٢ ـ إن العراق جزء من الوطن العربي الكبير ، وشيعة العراق في غالبيتهم عرب أقحاح تربطهم بالأمة العربية في أجزاء الوطن الأخرى مشاعر ، ولغة ، وثقافة ، وآداب ، وأعراف تحدد لهم هويتهم العراقية الخاصة .

٣ ـ صحيح ان الاسلاميين من الشيعة أكثرهم الان في ايران نتيجة تعسف الحكم القائم في العراق ، ولكن الصحيح أيضاً ان كثيراً من هؤلاء الاسلاميين لا يشاركون إخوانهم إسلاميي ايران نفس الأفكار والأهداف والأساليب .

٤ ـ إن الأحزاب والفئات السياسية ليست كلها اسلامية ، ففي الشيعة منذ القديم أحزاب أخرى ، وطنية وقومية يسارية وديمقراطية ، واذا كان بريق الثورة الاسلامية في ايران قد جعل امتداد الاسلاميين في العراق أوسع من غيرهم فليس معنى ذلك أن الأحزاب الأخرى تعطلت عن العمل .

يضاف الى تلك أن الاحزاب بعامة ـ وفي كل الشعوب ـ لا تكوّن إلا فئة يسيرة من تلك الشعوب ، فلماذا نحكم على الشيعة كلّهم بانهم من هذا الحزب أو ذاك ؟

وبكلمة أخيرة : الشيعة في العراق يرتبطون بشيعة ايران في عقيدتهم الدينية ، كما يرتبطون بشيعة الهند وباكستان واندونيسيا ولبنان ودول الخليج وغيرها ، أما فيما عدا العقيدة فلكل بلد ظروفه

وأحكامه ، ولا يختلف ارتباط الشيعي العراقي بالشيعي الايراني عن ارتباط الكاثوليكي الامريكي بالكاثوليكي الآخر في فرنسا ، وايطاليا ، واسبانيا ، أو أي بلد آخر .

٥ ـ موقف الشيعة من دول الخليج والدول العربية الأخرى :

ومن هذا الذي تقدم في الفقرة السابقة يُفهم موقفنا ـ نحن شيعة العراق ـ من الدول العربية ، والخليجية بوجه خاص . فنحن منهم وهم منّا ، وكلنا عرب مسلمون نشاركهم ويشاركوننا في الهمّ العربي الواحد في جميع الظروف والأدوار . وموقفنا مما حدث من اجتياح الدكتاتور للكويت يعرفه اخواننا الكويتيون والخليجيون في المنفى ، الذين شاركناهم في حفلات الاحتجاج ومسيرات التظاهر والاستنكار لما حدث في الكويت في جميع منافيهم ومنافينا .

والفتوى الدينية التي أصدرها المرجع الأعلى للشيعة الامامية الامام الخوئي في حرمة التعامل في المنهوبات التي اقترفها الجنود العراقيون من الكويت معروفة مشهورة . وأبناؤنا من الشيعة الكويتيين دافعوا عن وطنهم امام الطاغية وقُتل وأعدم كثير منهم بأيدي جنوده ، وهم كلهم من مقلدي الامام الخوئي قُدِّس سره .

ونحن وهم ـ بعد ذلك كله ـ أجزاء من هذا الوطن العربي الكبير ، نفرح لفرحهم ونحزن لحزنهم ، فما الذي يخيفهم من انتفاضة الشيعة على نظام عرفوه وخبروه ولاقوا منه نفس المر الذي لاقيناه ؟!

٦ ـ تصور عن الحكم المستقبلي في العراق :

الشيعة في العراق يدعون ويعملون ـ بعد التخلص من النظام الدكتاتوري القائم ـ لقيام دولة (اسلامية عربية ديمقراطية) تحفظ لهذا الوطن بعربه وكرده وأقلياته الأخرى ، وبمسلميه ومسيحيه ، وسنته وشيعته ، وتقدميه ومحافظيه ، الحد الأدنى من قيمه الاجتماعية والروحية ، ويساعدهم على بناء دولة مسالمة تستوعب متطلبات المعاصرة ، ولا تتعالى على قيم الأصالة ، وتقوم على أسس ثلاثة : الاسلام ، والعروبة ، والديمقراطية .

١ ـ فالاسلام الذي نريده ليس هو (الدولة الدينية) القائمة على (الخلافة) أو (ولاية الفقيه) ، وانما هو العقيدة التي يعتنقها غالبية الشعب العراقي ، وهو التشريع الذي تخضع له مجتمعاته في مختلف مجالاتها وعلاقاتها وأحوالها الشخصية .

وهو ـ بعد ذلك ـ الفكر الذي صاغ شخصية الفرد العراقي ، وربطها بمجتمعه ابتداءً بعلاقاته بأسرته وذوي قرباه وانتهاء بعلاقاته العامة بمدينته وقطره ، وأمته .

وهذه العقيدة الاسلامية تتسع في مجال التشريع لحقوق وتقاليد أبناء الديانات الأخرى من العراقيين بما لا يجعلهم يتضايقون من جعل الاسلام أساساً لبناء الوطن .

ب ـ والعروبة ـ بلغتها وآدابها وأعرافها وواقع الصلة بين أقطارها ـ شريكة هذا الاسلام في صياغة المجتمع العراقي ، وهي عدله في بناء تقاليده وأعرافه ، فهل يكون غريبا أن نجعل من العروبة أساساً آخر لبناء دولتنا الحديثة في زمن تتطلع الدول المتقدمة كأوربا الى التقارب والتوحّد بين أقطار لا تجمعها لغة واحدة ولا تربط بينها ثقافة مشتركة وهذه (العروبة) ليست هي (القومية) الضيقة التي

تبناها ومارسها بعض المتسلطين على الشعب مما كانت نتائجه تلك الحروب الطاحنة بين العرب والاكراد في الخمسين سنة الماضية ، بل هي ذلك الجسد الذي كان الاسلامُ روحه تتسع لكل ما يتسع له الاسلام من أخوة وتسامح ، وباستطاعتها أن تحمي لغات وثقافات شركائنا في هذا الوطن، وحقوقهم القومية بنفس القوة التي تحمي بها العروبة لغتها وثقافتها وحقوق أبنائها .

وعرب الشيعة في العراق لا يمانعون اخوانهم الاكراد من تمكينهم من الحكم الذاتي الحقيقي ضمن الوحدة العراقية ـ كما يريدون ـ كما لا يمانعون في الغالب من تطلّعهم ـ في المستقبل ـ لحق تقرير المصير لأمتهم الكردية اذا تهيأت الظروف الدولية لذلك .

ج ـ أما الديمقراطية فهي النموذج الأمثل لنظام الدولة المعاصرة ، وهي الكفيلة بحل كل مشكلاتنا الطائفية والعنصرية ، ولا يمكن لأية فئة سياسية ـ إسلامية كانت أو قومية ـ أن تطبق برامجها المطلوبة دون الحصول اليها عن طريق الديمقراطية والأغلبية البرلمانية . ولو سلكت أي فئة طريق القوة والعنف لتحقيق برامجها ، لعدنا الى ما كنا نشكو منه طيلة هذه السنوات من طغيان واستبداد .

ونحن الشيعة من موقعنا لا نمنع كما قلنا أن تكون رئاسة الدولة لسني أو شيعي اذا تم انتخابه بالطرق الديمقراطية .

د ـ من أجل ذلك ندعو لقيام حكومة انتقالية تكون مهمتها ما يلي :

١ ـ الغاء كافة المؤسسات القمعية التي خلقّتها الدكتاتورية ، وإعلان العفو العام وإطلاق سراح السجناء السياسيين من مختلف الاتجاهات وإعادة المهجرين في الداخل والخارج الى مواطنهم وتعويضهم عما فقدوه .

٢ ـ البدء فوراً بإعادة التعمير وإحياء المرافق الأساسية لتأمين الحياة الضرورية للمواطنين من خدمات صحية ومياه وكهرباء واتصالات ومواصلات وتوفير ما يلزم من غذاء ودواء .

٣ ـ إطلاق الحريات العامة لأبناء الشعب في التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي وتوفير الحرية للتعبير عن الرأي بإصدار الصحف ومنع الرقابة عليها وضمان حق التظاهر والأحزاب والتجمعات وغير ذلك .

٤ ـ تصحيح علاقات العراق عربياً وإسلامياً ودولياً ، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة تقوم على مبدأ حسن الجوار والتضامن العربي والاسلامي وإقامة أحسن العلاقات مع كافة الدول متمسكاً بميثاق الجامعة العربية ومواثيق الأمم المتحدة ومراعاة مصالح الدول الصديقة بما لا يتعارض مع المصلحة الوطنية .

٥ ـ المبادرة باجراء انتخابات حرة ، وبالتصويت السري المباشر لمجلس وطني تأسيسي يمثل كافة تطلعات الشعب تكون مهمته وضع دستور دائم للبلاد خلال فترة زمنية محددة يعرض بعدها على الشعب للتصويت عليه ، ونقترح أن تكون أهم بنوده :

أ ـ ان الاسلام دين الدولة ، وان الفقه الاسلامي مصدر رئيسي للتشريع . كما هو في الدستور المصري وغيره من دساتير الدول العربية .

ب ـ ان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن الذي هو جزء من الوطن العربي الكبير ، يسعى جاهداً للتضامن مع الأجزاء العربية الأخرى في هدف الوصول الى تطوير اقتصادها وتحقيق وحدتها بما يحفظ لشركائنا في هذا الوطن حقوقهم وطموحاتهم القومية .

ج ـ ان الديمقراطية هي نظام الحكم في العراق ، وان التعددية السياسية وتداول السلطة ، وحرية الترشيح ، والانتخاب المباشر وحرية التعبير عن الرأي والعقيدة والانتماء السياسي أهم ركائز هذا النظام .

د ـ الفصل بين السلطات الثلاث : التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية .

هـ ـ النص على الرقابة الدستورية والقضائية على مؤسسات الدولة ومرافقها وزارية كانت أو غيرها .

و ـ العمل على بناء جيش عراقي قوي ووضعه تحت سلطة الشعب والدستور ، ومنعه من التدخل في الشؤون السياسية والحزبية وحصر مهمته في الدفاع عن الوطن .

ز ـ العمل على تحرير المرأة ومساواتها في حقوق الرجل وواجباته سياسياً واجتماعياً بما لا يتنافى مع الروح الاسلامية .